

في امتناع العطف عليه للاشراك ، فلو قلت : (زيد هو الجواد وعمرو)
كان خلفا من القول •

الوجه الثاني :

أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه ، لا على
معنى المبالغة ، وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى
أنه لا يوجد الا منه ، ولا يكون ذلك الا اذا قيدت المعنى بشيء يخصه ،
ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يقيد بالحال ، والوقت ،
كقولك : هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا •

وهكذا اذا كان الخبر بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولا
مخصوصا ، كقول الأعشى :

هو الرَّاهِبُ الْمَائَةِ الْمُصْطَفَاةِ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعا خاصا من
الوفاء •

وكذلك تجعل هبة المائة من الابل نوعا خاصا •

ثم انك تجعل كل هذا خبرا على معنى الاختصاص ، وأنه
المذكور دون من عداه ، ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لا يهب
هذه الهبة الا الممدوح •

وربما ظن الظان أن اللام في (هو الواهب المائة المصطفاة) بمنزلتها
في نحو (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصده الى هبة مخصوصة ،

(٤١) المخاض : الحوامل ، ناقة عشراء ، بكنفساء مضى على حملها
عشرة أشهر •